

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- وهو ظاهر ما قدمه في المستوعب .
- وصحه في تصحيح المحرر .
- واختاره في الفصول ورد قول أبي بكر .
- وأطلقهما في المذهب والكافي والبلغة والمحرر والرعاية الصغرى والحاوي الصغير وتجريد العناية .
- وقال في الفروع في كتاب البيع إن حرم بيعه قطع بسرقة .
- قال بن معلى الحموي في حاشية له على هذا المكان هذا عندي سهو وصوابه إن جاز بيعه قطع بسرقة وإلا فلا انتهى وهو كما قال .
- فعلى الأول وهو عدم القطع لو كان عليه حلية قطع في أحد الوجهين صححه الناظم .
- قال في الفصول هو قول أصحابنا .
- والوجه الثاني لا يقطع .
- واختاره أبو بكر والقاضي قاله في المستوعب .
- قلت وهو الصواب .
- وأطلقهما في الرعاية الكبرى وشرح بن رزين .
- وقال في البلغة هل يقطع بسرقة المصحف فيه وجهان وسواء كان عليه حلية أو لا انتهى .
- قلت هذه المسألة تشبه سرقة الحر الصغير إذا كان عليه حلية كما تقدم .
- ثم وجدته في تصحيح المحرر نقل مثل ذلك عن القاضي .
- قوله ولا يقطع بسرقة آلة لهو ولا محرم كالخمر .
- وكذا كتب بدع وتساوير وهذا المذهب وعليه الأصحاب .
- وقال في الفروع ولا يقطع بذلك